

الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا 28-24 آذار / مارس 2018

CL/202/7(a)-R.1 2018 شباط/ فبراير 2018 المجلس الحاكم البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(a) (أ) الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

بون، 12 تشرين الثاني /نوفمبر 2017

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، برلمان فيجي والبوندستاغ الألماني اجتماعاً برلمانياً في المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف (COP23) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في بون. حضر الاجتماع ما يقارب 250 مندوباً من أكثر من 50 دولة. استمعوا إلى بعض الشخصيات الرئيسية في مفاوضات تغير المناخ وعلوم المناخ، بما في ذلك الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، السيدة باتريشيا إسبينوزا، ورئيس المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف (COP23)، رئيس الوزراء فيجي فرانك بينيماراما. وشارك في الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، والأمين العام، السيد مارتن تشونغونغ.

ناقش المشاركون مفهوم الاقتصاد منخفض الكربون، وعلوم تغير المناخ والهجرة الناجمة عن المناخ. وخلال الاجتماع، عرض البرلمانيون أمثلة لعملهم في مجال تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق، أشار المشاركون



إلى فائدة إعلان الرباط بشأن المناخ والتنمية المستدامة، من الاتفاقات إلى الإجراءات، التي اعتمدتها البرلمانات الإفريقية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

في نهاية الاجتماع، أقر البرلمانيون وثيقة ختامية تطلعية لعملهم المستقبلي بشأن تغير المناخ. وتؤكد الوثيقة الختامية من جديد التزام البرلمانيين بمواجهة تغير المناخ، وضمان أن تظل الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتعهد البرلمانيون بوضع سياسات مالية واستثمارية وطنية تتماشى مع أهداف اتفاقية باريس، وتعزيز قدراتهم الوطنية على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وشددوا على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص إزاء تغير المناخ ونتائجه.



CL/202/7(a)-R.1 ملحق



Deutscher Bundestag





الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ

بون، 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي، برلمان فيجي، وبرلمان المانيا

الوثيقة الختامية

اعتمدت بتوافق الآراء في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

- 1. غن، برلمانيون من جميع أنحاء العالم، اجتمعنا في بون برئاسة فيجي في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP23)، نلاحظ بقلق واقع أن درجات الحرارة سجلت أعلى معدلاتها لمدة ثلاث سنوات متتالية، ونراقب ببالغ القلق والتعاطف واقع أن أجزاء كبيرة من العالم تعاني بالفعل اليوم من آثار الاحتباس الحراري في شكل ظواهر مناخية قاسية مثل الفيضانات، الجفاف، والأعاصير.
- 2. إن اتفاقية باريس هي جدول أعمال للتحولات في الاقتصاد الحقيقي والصناعة المالية، بالتالي فهو يمثل علامة بارزة في مجال حماية المناخ. ولأول مرة، حددت جميع الدول على كوكب الأرض تقريباً مساهمات وطنية لمكافحة تغير المناخ، من خلال اتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف هذه المساهمات. وفي الوقت نفسه، ينص الاتفاق على تقديم في شكل تمويل، تدابير لبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وتطويرها للبلدان ذات القدرات الأقل حتى تتمكن من تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف.



- 3. نرحب بحقيقة أن المجتمع الدولي أعاد التأكيد على التزامه بحشد 100 مليار دولار أمريكي بحلول العام
 2020 لدعم التدابير الدولية لحماية المناخ.
- 4. إن تغير المناخ وتأثيره يشكل تهديداً على البشرية، ونؤكد من جديد عزمنا على إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود في برلماناتنا الوطنية والإقليمية للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنستخدم أيضاً الأدوات المتاحة لتعزيز الحوارات ذات الصلة داخل المجتمع ولدفع عجلة العمليات اللازمة التي يقوم بما أصحاب المصلحة. ونحن ملتزمون بضمان زيادة القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، نعتزم المساعدة على ضمان أن تكون سياساتنا المالية والاستثمارية تتماشى مع أهداف اتفاقية باريس، مما يساعد على ضمان توافق التدفقات المالية مع التنمية المحايدة لغازات الاحتباس الحراري.
- 5. إن المصادقة السريعة على اتفاقية باريس والإسراع في دخولها حيز التنفيذ في السنة التالية للمؤتمر، في 4 تشرين الثاني /نوفمبر 2016، يؤكد على أهميته ويظهر تصميم المجتمع الدولي على مكافحة تغير المناخ بفعالية. ونحن نرحب بهذا ونشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاق على القيام بذلك، وأن تتخذ تدابير ملموسة للتخفيف من آثاره قبل عام 2020، وأن تصوغ مساهماتها المقررة وطنياً (NDCs). علاوة على ذلك، نرحب بحقيقة أن دول عديدة قدمت بالفعل استراتيجياتها الطويلة الأجل بشأن التنمية المحايدة مناخياً، ونشجع جميع الدول على وضع استراتيجيات طويلة الأجل وتقديمها قبل عام 2020، على النحو المتفق عليه في باريس. وقد أثبتت الإعلانات مثل تلك التي أدلى بما منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ عن عزمها على التحول إلى الطاقات المتجددة بنسبة 100 بالمائة بحلول عام 2050 على أبعد تقدير، أو حقيقة أن العديد من البلدان قد قدمت بالفعل مساهماتها المقررة وطنياً (NDCs)، تثبت أن المجتمع الدولي ملتزم بالطريق الذي شرع فيه.
- 6. كما أننا ننظر إلى اتفاقية باريس كجزء من سلسلة من الإجراءات والمؤتمرات الدولية الناجحة مثل اعتماد إطار سينداي لعام 2015 للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام 2015، قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015، اعتماد جدول أعمال 2030، مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤتمر الموئل الثالث) لعام 2016، مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2016، ومؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2017. وإننا نعتبر ذلك إشارة واضحة من المجتمع الدولي



على التزامه بمعالجة التحديات العالمية الكبرى واتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بمشاركة العديد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية التي، إلى جانب الشراكات التي أنشئت حديثاً مثل شراكة مراكش من أجل العمل العالمي بشأن المناخ وشراكة المساهمات المقررة وطنياً، تظهر استعداداً واسع النطاق لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

- 7. إن المسار الذي انطلق في باريس، تم تنفيذه بنجاح في مؤتمر مراكش 2016 لتغير المناخ. وتم إرسال إشارة سياسية واضحة حول تنفيذ اتفاقية باريس ورسم الطريق لمواصلة تطوير الاتفاق. والخطوة التالية التي يجب اتخاذها الآن في بون، هي وضع الأسس لاعتماد دليل قواعد متين في مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين لعام (COP24). بالإضافة إلى ذلك، من المهم وضع حول التقييم الأولي لطموح التخفيف (الحوار التسيري للعام 2018) وتحديد فرص ملموسة لزيادة الطموح.
- 8. نطلب من جميع الدول تحديث مساهماتها الأولية المقررة وطنياً (NDCs) لعام 2020، أو التواصل مع جهات جديدة لتحقيق أهداف الاتفاقية. وسنعمل في نطاق برلماناتنا، على خلفية الحوار التسييري للعام 2018، لضمان تشكيل الاستثمارات المستقبلية لتحقيق المناخية.
- 9. ونظراً إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً لا تزال مرتفعة جداً، ونظراً إلى أن الفجوة بين التخفيضات المطلوبة والتعهدات الوطنية المقدمة في باريس أمر ينذر بالخطر، ينبغي على الأطراف من البلدان المتقدمة أن تلتزم بأهداف خفض الانبعاثات المطلقة على نطاق الاقتصاد، وأن تواصل البلدان النامية تعزيز جهودها الرامية إلى التخفيف من آثارها. تماشياً مع مبدأ المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها في الظروف الوطنية المختلفة. ويتم تشجيعهم على التحرك بمرور الوقت نحو خفض الانبعاثات والوصول إلى أهداف الحد من الانبعاثات على مستوى الاقتصاد. بالتالي ، يتعين الآن إرساء الأساس الصحيح في جميع المجالات لإحداث تغيير هيكلي في الوقت المناسب وإنحاء الدعم عن الوقود الأحفوري الذي يضر بالمناخ. ويجب أن يولي التنفيذ الوطني الاهتمام الكافي للصناعة، الزراعة، قطاع النقل، وقطاعي التدفئة والتبريد، الغابات والبنية التحتية الخضراء. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير ملموسة قريباً حتى يمكن تحقيق أهداف التخفيف المحددة في باريس بحلول النصف الثاني من هذا القرن.
- 10. واقع أن الطاقات المتجددة أصبحت اليوم أرخص من مصادر الطاقة الأحفورية في أجزاء كبيرة من العالم، مما يجعل إنماء استخدام الطاقات المدمرة مناخياً أمراً مغرياً من الناحية الاقتصادية. كما يسهم التوسع العالمي في



الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة إسهاماً كبيراً في خلق فرص العمل ومكافحة الفقر. وفي ضوء هذه الخلفية على وجه الخصوص، نشجع جميع دول العالم على مراجعة مساهماتها المقررة وطنياً (NDCs) وتكييفها وفقاً لذلك.

11. نحن البرلمانيون من جميع أنحاء العالم ننظر إلى مؤتمر تغير المناخ في بون الذي ترأسه فيجي باعتباره معلماً هاماً في تنفيذ اتفاقية باريس، ونعرب هنا عن رغبتنا في إيلاء اهتمام خاص لمصالح الدول الأشد ضعفاً.





138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 - 28.03.2018

Governing Council Item 7

CL/202/7(a)-R.1 2 February 2018

Reports on recent IPU specialized meetings

(a) Parliamentary Meeting on the occasion of the United Nations Climate Change Conference

Bonn, 12 November 2017

The IPU, the Parliament of Fiji and the German Bundestag organized a Parliamentary Meeting at the twenty-third Conference of the Parties (COP23) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) in Bonn. The meeting was attended by close to 250 delegates from more than 50 countries. They heard from some of the key figures in climate change negotiations and climate science, including the UNFCCC Executive Secretary, Ms. Patricia Espinosa, and the COP23 President, Prime Minister Frank Bainimarama of Fiji. The IPU President, Ms. Gabriela Cuevas Barron, and the Secretary General, Mr. Martin Chungong, participated in the meeting.

Participants discussed the low-carbon economy concept, climate change science and climate-induced migration. During the meeting parliamentarians showcased examples of their work on climate change at the national and regional level. In this context, the participants pointed out the usefulness of the Rabat Declaration on *Climate and sustainable development, from agreements to action*, adopted by African Parliaments in October 2017.

At the end of the meeting parliamentarians adopted a forward-looking outcome document for their future action on climate change. The outcome document reiterates parliamentarians' commitment to tackling climate change and ensuring that the increase in the global average temperature is kept well below 2 degrees Celsius above preindustrial levels. Parliamentarians pledged to bring national fiscal and investment policies in line with the goals of the Paris Agreement and to strengthen their respective national capacity to adapt to the adverse impacts of climate change. They underscored the particular vulnerability of Small Island Developing States to climate change and its consequences.







Deutscher Bundestag

PARLIAMENTARY MEETING ON THE OCCASION OF THE UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE

Bonn, 12 November 2017

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union, the Parliament of Fiji and the German Parliament

Outcome document

Adopted by consensus on 12 November 2017

- 1. We, parliamentarians from around the world, gathered in Bonn under the presidency of Fiji at the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP23), note with concern the fact that, for three years in a row, the global average temperatures have been the highest on record and observe with great concern and sympathy the fact that large parts of the world are already today suffering massively from the impacts of global warming in the form of extreme weather events such as floods, droughts and hurricanes.
- 2. The Paris Agreement is an agenda for transformations in the real economy and the financial industry and it therefore represents a milestone in climate protection. For the first time, almost all states on the planet have defined national contributions for combating climate change through taking actions to achieve the objectives of these contributions. At the same time, the Agreement provides for support in the form of finance, capacity-building measures, technology transfer and development for countries with lower capacities so that they can implement mitigation and adaptation actions.
- 3. We welcome the fact that, the international community reaffirmed its commitment to mobilise US\$ 100 billion per year by 2020 to support international climate protection measures.
- 4. Climate change and its impact is an existential threat for humanity and we reaffirm our determination to hold the increase in the global average temperature to well below 2 degrees Celsius above pre-industrial levels and to pursue efforts in our national and regional parliaments to limit the temperature increase to 1.5 degrees Celsius above pre-industrial levels. To this end, we will also use available instruments to strengthen relevant dialogues within society and to set in motion the needed stakeholder processes. We are committed to ensuring that the capacity to adapt to the adverse impacts of climate change is increased and that climate resilience is fostered. In addition, we intend to help ensure that our fiscal and investment policies are in line with the goals of the Paris Agreement, thus helping to ensure that financial flows are consistent with greenhouse gas-neutral development.

- 5. The rapid ratification of the Paris Agreement and its accelerated entry into force in the year after its adoption, on 4 November 2016, underlines its importance and demonstrates the determination of the international community to effectively combat climate change. We welcome this and encourage all states which have not yet ratified the Agreement to do so, to undertake concrete mitigation measures before 2020 and to formulate their nationally determined contributions (NDCs). Furthermore, we welcome the fact that several states have already presented their long-term strategies on climateneutral development and we encourage all states to develop long-term strategies and to submit them before 2020, as agreed in Paris. Announcements such as those made by the Climate Vulnerable Forum of their intention to switch to 100 per cent renewable energies by 2050 at the latest, or the fact that many countries have already presented their NDCs, demonstrate that the international community is committed to the path on which it has embarked.
- 6. We also view the Paris Agreement as part of a series of successful international actions and conferences such as the adoption of the 2015 Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, the 2015 Third International Conference on Financing for Development, the UN Sustainable Development Summit 2015 and the adopted 2030 Agenda, the 2016 UN Habitat III Conference, the 2016 UN Biodiversity Conference, and the 2017 UN Ocean Conference. We see this as a clear signal from the international community of its commitment to address the major global challenges and take corresponding action. In addition, we welcome the engagement of the many governmental and non-governmental stakeholders that, along with the newly established partnerships such as the Marrakech Partnership for Global Climate Action and the NDC Partnership, demonstrate a broad-based willingness to take action.
- 7. The path embarked on in Paris was successfully carried forward at the 2016 Marrakech Climate Change Conference. A clear political signal on the implementation of the Paris Agreement was sent and the course set for the further development of the Agreement. The next step that must be taken now in Bonn is to create the foundations for the adoption of a robust rulebook at the 2018 COP24. In addition, it is important to develop a design on an initial stocktaking of mitigation ambition (Facilitative Dialogue 2018) and to identify concrete opportunities for an increase in ambition.
- 8. All states are called upon to update their initial 2020 NDCs or communicate new ones to achieve the objectives of the Agreement. We will work within our parliaments, against the background of the Facilitative Dialogue 2018, to ensure that future investments are shaped to achieve the climate goals.
- 9. As the CO2 emissions per year are still far too high and as the gap between the reductions needed and the national pledges made in Paris is alarming, developed country Parties should undertake economy-wide absolute emission reduction and developing country Parties should continue enhancing their mitigation efforts in line with the principle of equity and common but differentiated responsibilities and respective capabilities in different national circumstances. They are encouraged to move over time towards economy-wide emission reduction and limitation targets. The right groundwork thus now needs to be laid in all areas to trigger timely structural change and end subsidies for climate-damaging fossil fuels. National implementation must pay sufficient attention to industry, agriculture, the transport sector, the heating and cooling sectors, and forests and green infrastructure. It is particularly important for concrete measures to be taken soon so that the mitigation goals set in Paris can be achieved by the second half of this century.
- 10. The fact that renewable energies are already today cheaper than fossil energy sources in large parts of the world also makes ending the use of climate-damaging energies economically attractive. The worldwide expansion of renewable energies and greater energy efficiency also contribute significantly to creating green jobs and fighting poverty. It is against this background in particular, that we encourage all states of the world to review their NDCs and to adapt them accordingly.
- 11. We parliamentarians from across the world view the Climate Change Conference in Bonn presided by Fiji as an important milestone in implementing the Paris Agreement and hereby express our desire to pay particular attention to the interests of the most vulnerable states.